

المنتدى العالمي الخامس لرؤساء البلديات حول التحركية والهجرة والتنمية الإنسانية
مراكش، 8 ديسمبر/ كانون الأول، 2018

ملخص السياسة

الوصول إلى السكن الملائم: الطريق إلى إدماج المهاجرين في المدن

ملخص (فقرة واحدة)

ينتقل المهاجرون الدوليون بشكل متزايد إلى المدن بسبب الفرص الاجتماعية والاقتصادية التي توفرها المدن والشبكات الاجتماعية القوية الموجودة داخلها لدعم المهاجرين في الشتات. كما تستفيد المدن أيضاً من وصول الوافدين الجدد لأنهم يجلبون مهارات ومعارف جديدة ويجعل المناطق الحضرية أكثر حيوية وتنوعاً من الناحية الثقافية، فضلاً عن زيادة إيرادات المدينة. ومع ذلك، في السياقات التي لا تتخرب فيها الحكومات المحلية في توفير حلول لهذه التدفقات، ولأسباب مختلفة، يمكن أن يشكل التدفق الكبير للناس تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوفير الإسكان والخدمات العامة الأخرى، مع ما يترتب على ذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية مباشرة تقع على عاتق الحكومات المحلية. في هذه الحالات، غالباً ما يكون المهاجرون أول من يتم استبعادهم. يشرح موجز السياسات هذا السبب في أن الوصول إلى سكن ملائم وبأسعار معقولة هو مفتاح إشراك المهاجرين في المجتمع لأنه يعمل بمثابة ناقل لتحقيق حقوقهم في العمل والتعليم والصحة، ويسهل تفاعلهم مع المجتمعات "المضيئة".

السياق

ومع تضايف الناس للعيش والعمل وإيجاد الفرص في المدن، جعل التكامل الاقتصادي والتحضر العالي وتدفقات الهجرة المدن محوراً للتنوع والابتكار، مما أدى إلى تحويل الحكومات المحلية إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين في مرحلة الهجرة العالمية. بشكل عام، تدير الحكومات الوطنية تدفقات الهجرة الكلية والأطر القانونية ذات الصلة التي تحاول التحكم في هذه القضية. ولكن، بما أن غالبية الوافدين الجدد يستقرون داخل المدن، فغالباً ما تكون الحكومات المحلية هي التي تتحمل التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لوجودهم.

تواجه المدن في جميع أنحاء العالم تحدياً مستمراً في توفير إمدادات سكنية كافية لتلبية الطلب المتزايد باستمرار نتيجة النمو السكاني الطبيعي، والهجرة من الريف إلى المدينة، والتوسع الحضري لتدفقات الهجرة الدولية. ويقدر أنه في غضون 30 عاماً، سيعيش ما يقرب من ثلثي السكان في المناطق الحضرية؛ وبحلول عام 2030 فقط، سيتطلب 3 مليارات شخص الحصول على مساكن مناسبة وبأسعار معقولة.¹

غالباً ما تخلق التدفقات المهاجرة تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية في مجتمعات المنشأ والانتقال والمجتمعات المضيفة. من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، يتنافس اللاجئون والمهاجرون في كثير من الأحيان مع السكان المحليين في الحصول على الموارد مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى وفرص العمل، التي يمكن أن تكون محدودة في البلدان المضيفة. غالباً ما تؤدي هذه الظروف إلى استبعاد مجتمعات اللاجئين والمهاجرين من العديد من الفرص التي يمكن أن تقدمها المدن. كثيراً ما يواجه المهاجرون تمييزاً فيما يتعلق بالحقوق في السكن اللائق وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية، مثل الرعاية الصحية والسكن الميسر والافتقار إلى العمل والتعليم. وبالرغم من هذه التحديات، يمكن للتدخلات السياسية الفعالة والاستراتيجيات الوقائية مثل تعزيز وإتاحة الوصول إلى خدمات التكامل مثل السكن الملائم والفحوص الصحية وخدمات الصحة العقلية والتعليم ودورات اللغة والعمالة، أن تمكن مدن المنشأ والمدن الانتقالية والمضيئة من تحقيق المنفعة والاستفادة من الهجرة على المدى الطويل.

<https://unhabitat.org/wp-content/uploads/2018/07/UN-Habitat-Brochure.pdf>¹

إن الخطط الدولية الأخيرة مثل الخطة الحضرية الجديدة (NUA)² وأهداف التنمية المستدامة (SDG)³، إلى جانب الموقف الرسمي لبرنامج الموئل التابع للأمم المتحدة (UN-Habitat) بشأن الإسكان: "الإسكان في صميم الخطة الحضرية الجديدة"⁴، كلها تعترف بأن الوصول إلى السكن الملائم للجميع، كحق أساسي من حقوق الإنسان ومكون أساسي في التحضر، هو أمر أساسي لجعل المدن أكثر استدامة وشمولية للجميع. وينعكس هذا في الهدف رقم 11.1 من أهداف التنمية المستدامة (SDG) على وجه الخصوص: "بحلول عام 2030، ضمان وصول الجميع إلى سكن وخدمات أساسية كافية وأمنة وبأسعار معقولة، وتطوير الأحياء الفقيرة".

الحق في السكن الملائم

يُعترف بالحق في السكن الملائم في القانون الدولي لحقوق الإنسان باعتباره أحد مكونات الحق في مستوى معيشي لائق.⁵ إنه حق عالمي للجميع، بغض النظر عن وضعية الهجرة الخاصة بهم، كما هو موضح في ميثاق (NUA). لكي يعتبر السكن "ملائماً"، يجب أن يستوفي سبعة معايير أساسية كحد أدنى: (1) ضمان الحيازة؛ و(2) توافر الخدمات والمواد والمرافق والبنية التحتية؛ و(3) القدرة على تحمل التكاليف؛ و(4) التوفر؛ و(5) إمكانية الوصول؛ و(6) الموقع؛ و(7) الكفاية الثقافية.

النتائج الرئيسية

تميل مجموعات المهاجرين المقيمين في المدن إلى مواجهة المزيد من الصعوبات في الوصول إلى المساكن مقارنة بالسكان الأصليين المولودين في البلاد. وبسبب الموارد المحلية المحدودة بالفعل، فإنها تواجه عقبات أكبر في الوصول إلى المساكن والمزايا السكنية، مما يعني أنها تعتمد بشكل أكبر على السكن الخاص المستأجر. بعض عواقب ذلك تتمثل فيما يلي:

(i) المهاجرون عرضة للظروف المعيشية الفقيرة والمزدحمة: في السكن الإيجاري الخاص، يمكن بسهولة التمييز ضد المهاجرين، خاصة عندما يكونون غير مطلعين على حقوقهم. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يواجهون صعوبات أكبر في القدرة على تحمل تكاليف السكن الملائم. ونتيجة لهذه العوامل، أصبح المهاجرون أكثر عرضة للعيش في مساكن ذات نوعية رديئة وفي ظل ظروف مكتظة. ويؤثر الاكتظاظ على العمال المهاجرين على وجه الخصوص لأنهم أكثر عرضة للعيش في مساكن "مقيدة" يوفرها لهم أصحاب العمل.

(ii) المهاجرون أكثر عرضة للإخلاء القسري والتشرد: يميل المهاجرون إلى عدم إدراك حقوقهم في بلدان المقصد، مما يجعلهم أكثر عرضة لعمليات الإخلاء القسري. وبما أنهم أكثر عرضة للعمل في العمل غير النظامي بدخول غير مؤكد، فإن هذا يمكن أن يعرضهم لخطر الإخلاء. تؤثر هذه العوامل على المهاجرين غير الشرعيين، خاصة أنهم غالباً ما يكونون غير قادرين على المشاركة في العمل الرسمي والحصول على السكن من خلال الأسواق الرسمية. وقد يخشى أيضاً المهاجرون غير القانونيين من اللجوء إلى مقدمي الخدمات للحصول على الدعم في حالة سجنهم أو ترحيلهم، مما يجعلهم أكثر عرضة للتشرد.

(iii) غالباً ما يكون المهاجرون معزولين مكانياً: يسهم التخطيط غير الكافي، إلى جانب التدفق المفاجئ وغير المتوقع لجماعات المهاجرين في فصلهم الاجتماعي والمكاني على المدى الطويل في المدن. وبسبب عدم قدرتهم على الوصول إلى مساكن مناسبة وبأسعار معقولة، يستخدم المهاجرون أي أرض متاحة للاستقرار، وغالباً ما تكون في مناطق حضرية هامشية تفتقر إلى الحيازة والملكية الصحيحة، وغالباً ما تكون عرضة للأخطار الطبيعية. وبما أن هذه المناطق تميل إلى التمتع بوسائل وصول ضعيفة، فإن المهاجرين الذين يعيشون هناك لا يحصلون إلا على فرص عمل وتعليم وصحة محدودة، ومحدودية التفاعل مع المجتمعات "المضيئة".

(iv) غالباً لا يتم تضمين المهاجرين في عمليات اتخاذ القرار: وبما أن السلطات المحلية والوطنية غالباً ما تفتقر إلى الموارد المالية والمهارات التقنية لتسهيل إدماج المهاجرين في التخطيط، فلا يتم الاهتمام بالمهاجرين في عمليات صنع القرار والعمليات التشاركية.

(v) ستتحمل الحكومات المحلية التكاليف الاجتماعية الاقتصادية الناتجة عن الفشل في معالجة الهجرة على المستوى المحلي: يمكن للمدن أن تستفيد من آليات التنسيق والإدارة المركزية التي يمكن أن تضمن تعبئة الموارد بطريقة تحقق

<https://sustainabledevelopment.un.org/?menu=13002>

<http://nua.unhabitat.org>

<https://unhabitat.org/housing-at-the-centre-of-the-new-urban-agenda/>

⁵ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948.

الرفاهية إلى أقصى حد وتوفر مسارات اندماج واضحة و متماسكة. تتمتع السلطات المحلية بقدرة فريدة على الجمع بين الجهات الفاعلة وتحديد الأدوار والمسؤوليات وإنشاء آليات لتبادل المعلومات والعمل المشترك. يمكن للمدن أن تختار تسخير الإمكانيات التي يمكن أن يجلبها المهاجرون في توليد الدخل وجعل المدن أكثر شمولية، أو تحمل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية لعدم القيام بذلك، مع زيادة معدلات التشرّد والبطالة، من بين العديد من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

توصيات للحكومات المحلية

- 1.1. يجب أن تفكر الحكومات المحلية في حلول مبتكرة ومستدامة للإسكان والتمويل التي تلبّي احتياجات المجموعات التي تعاني من أوضاع هشّة مثل المهاجرين، مما يجعل سوق الإسكان أكثر شمولاً وميسور التكلفة للجميع.
- 1.2. يجب أن يشجع التخطيط الحضري المحلي على إقامة الأحياء ذات الاستخدامات المتنوعة للجميع، بما في ذلك المهاجرين. يجب أن تتبع عمليات اتخاذ القرار المرتبطة بالتخطيط والتصميم نهجاً تشاركياً، مما يعزز التكامل الاجتماعي والمكاني والتفاعل مع المجتمعات المضيفة والمجموعات المهاجرة.
- 1.3. التأكيد من أن معايير الإسكان المحلية وقوانين البناء تمكن جميع مجموعات المهاجرين من الحصول على نفس مستوى معايير الصحة والسلامة مثل المواطنين وتجنب التمييز.
- 1.4. تعزيز استخدام التجديد الحضري واستخدام مخزون المساكن الشاغرة، حيثما كان ذلك متاحاً، لمجموعات الإسكان التي تعاني من وضع ضعيف.
- 1.5. تعزيز الظروف لتيسير حصول المهاجرين على السكن العام، مثل زيادة الوعي، والخدمات متعددة اللغات، وآليات الإبلاغ عن الممارسات التمييزية، إلخ.
- 1.6. الانضمام إلى البرامج العالمية والإقليمية الحالية التي تعمل على إدارة الهجرة المحلية مع التركيز على حقوق الإنسان والسياسة الحضرية وسياسة الإسكان أو إنشاء برامج جديدة. ومن الأمثلة على ذلك مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة (MC2CM).⁶

⁶ <https://icmpd.org/mc2cm>